صنعاء تخشى من توتر العلاقات مع واشنطن اثر الفرار الجماعي لـ23 معتقلا من «القاعدة»

■ صنعاء ـ يو بي آي: أبدى مراقبون يمنيون تخوفهم من ان تؤدي حادثه فرار 23 عنصرا من اخطر عناصر القاعدة في اليمن الى توتر في العلاقات بين صنعاء وواشنطن، معتبرين ان عملية الفرار الجماعية تشير الى وجود خلل في الجانب الأمني.

وقال الصحافي الأمريكي اليمني الأصل منير الماوري لصحيفة «نيوز» في حديث نشرته امس الاثنين «لا ندري بالضبط ما يدور في الكواليس من ردود فعل حول الحادث ومدى تأثيره المباشر على العلاقات اليمنية الامريكية التي اعتراها شيء من التوتر الشديد في الفترة الأخيرة، الا أن الأمر المؤكد هو أن الحادث مهما كانت تفسيراته ستكون له عواقب وتبعات لا يجب أن يستهين بها أحد لا في اليمن ولا خارجها».

واضاف الماوري المتخصص في شؤون العلاقات اليمنية ـ الامريكية «لكي نفهم تبعات هذا الحادث الخطير فما علينا الا أن ندرس تفسيرات حدوثه، التي لا يمكن أن تكون غائبة عن الأجهزة الامريكية الموجودة بقوة في صنعاء مهما تعرضت تلك الأجهزة من محاولات للتضليل».

ولم تبد الأجهزة الامريكية المهتمة بمكافحة الارهاب اهتماما علنيا بحادثة هروب 23 من عناصر تنظيم القاعدة في اليمن من سجن الأمن السياسي، رغم أن من بينهم من هو محكوم عليه في قضية الهجوم على المدمرة الامريكية «يو اس اس كول» التي راح ضحيتها 17 بحارا و39 جريحا أمريكيا.

وكانت مصادر رسمية كشفت عن أسماء 18 من المتهمين بالانتماء لتنظيم القاعدة الذين فروا من سجن الأمن السياسي ضمن 23 متهماً منهم تمت محاكمتهم في قضايا «ارهابية» أبرزها تفجير المدمرة الأمريكية «كول» و«كتائب التوحيد» التي أدين أفرادها بتشكيل عصابة مسلحة والتخطيط لأعمال ارهابية في اليمن، وخلية «ارهابية» أخرى يتزعمها عبد الرؤوف نصيب أدينوا بالتخطيط لتنفيذ أعمال تخريبية وتزوير وثائق رسمية.

ويرى الصحافي الماوري ان هناك تفسيرين للحادثة «الاول يفترض فيه صدق الحكومة اليمنية فيما طرحته عن هروب هؤلاء وهنا تكمن الخطورة، اذ أن هروب 23 فردا من العناصر الخطرة لا بد أن يتبعه قيامهم بعمليات أو هجمات لا يجب التقليل من احتمال حدوثها داخل اليمن أو خارج اليمن».

واضاف «اما التفسير الثاني لعملية الفرار الجماعية فهو أن الحادث لم يكن هروبا لعناصر تنظيم القاعدة من السجن وانما محاولة من السلطة نفسها للهروب من مواجهة استحقاقات وضغوط دولية تطالبها بتسليم هؤلاء اثباتا لصدقها في مكافحة الارهاب، وبالتالي فان السلطة نفسها قررت تسهيل هروبهم أو نقلهم الى أماكن أخرى ليس لتسليمهم الى الولايات المتحدة عن طريق طرف ثالث كما يظن البعض وانما للتخلص من مخاطر بقائهم أحياء».

من جانبه رأى محمد الصبري، أمين الدائرة السياسية للتنظيم الناصري، ان اليمن بحاجة الى اعادة النظر في الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية بشكل عام. واعتبر حادثة الفرار الجماعية بأنها مؤشر على ضعف وضع الأجهزة الأمنية.

وقال «ان هذه الحادثة تسيء الى سمعة اليمن وستضعها في وضع مخجل أمام المجتمع الدولي خاصة وأن الفارين لهم صلة بأعمال تخريبية كتفجير ناقلتي النفط لمبرج وكول».

ولكن الماوري اشار الى ان الامريكيين الذين يضغطون بكل قوة للوصول الى هؤلاء الأفراد «وهم أحياء لأن في جعبة الفارين كنوز من المعلومات عن تنظيم القاعدة، وعن عمليات راح ضحيتها امريكيون في الهجوم على كول وما بعد كول».

ورأى الماوري انه لن يتم تسليم هؤلاء للامريكيين مطلقا «لأن السلطة اليمنية التي كان رموزها يتناولون أكواب الشاي من أيدي بعض هؤلاء الارهابيين أكثر حرصا عليهم من أنفسهم، ويهمها أن تختفي عناصر معينة منهم من على وجه الأرض».

وخلص الى القول ان عملية الهروب الأخيرة «اذا كانت قد تمت بتواطؤ من السلطة، فان ذلك يجعلنا ندق ناقوس الخطر متوقعين تبعات انحياز السلطة للتنظيمات الارهابية، ولكن الأخطر من ذلك أن تكون العملية قد تمت باستغفال تنظيم القاعدة للسلطة، وبالتالي فان هذا التنظيم يكون قد قضى على ما تبقى له من تعاطف بين أركان السلطة في اليمن وألغى هدنة غير معلنة بين الجانبين قد تؤدي الى ملاحقة أعضائه ومصادر تمويله، وربما الى حرب معلنة بين الطرفين قد ينجم عنها اطاحة أحدهما بالآخر».

الى ذلك قال خالد الانسي الناشط في منظمة الحقوق والحريات (هود) ان هناك مخاوف وقلقا شديدا أن يكون حدث تسهيل متعمد للمتهمين الفارين من سجن الأمن السياسي بهدف تهريبهم لدول الجوار ومن ثم تسليمهم للولايات المتحدة الامريكية.

وابدى الانسي تخوفه من ان يكون فرار المعتقلين قد تم بتدبير لتسليمهم لاحقا الى الولايات المتحدة انطلاقا من دولة ثالثة على اعتبار ان الدستور اليمني يمنع تسليم أي يمني لدولة أجنبية.

وتساءل عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي علي الصراري عما اذا كان ما حصل يعد «هروبا أم تهريبا؟»، مضيفاً «اذا كان هروباً فان هذا يدل على أن الحالة الأمنية غدت حالة مأساوية تبعث على القلق الشديد، واذا كان تهريباً فيجب ان توضح التحقيقات ما جرى بالضبط».

وللمرة الأولى تعلن وسائل الاعلام الرسمية أسماء الفارين، ومنهم «جمال البدوي المتهم الثاني في قضية تفجير المدمرة الأمريكية كول»، و«فواز الربيعي أبرز المتهمين في قضية تفجير ناقلة النفط الفرنسية والتفجيرات التي شهدتها صنعاء في الفترة الماضية والمحكوم عليه بالاعدام».

ويعقد كبار قادة الأجهزة الأمنية اجتماعات متواصلة منذ مساء الجمعة الماضي على اثر تنفيذ تنظيم القاعدة لواحدة من أضخم عملياته في اليمن أسفرت عن تهريب 23 من كبار عناصره في اليمن من داخل أسوار سجن الأمن السياسي في العاصمة صنعاء.

وفيما تنفذ الأجهزة الأمنية واحدة من أوسع عمليات الانتشار والتدقيق لتتبع العناصر الفارة، يواصل القادة الأمنيون تحقيقاتهم المكثفة لكشف ملابسات العملية الدقيقة التي نفذها عناصر القاعدة، وكشف خباياها في محاولة للوصول الى المنفذين وما اذا كانوا قد تلقوا مساعدات من داخل الجهاز الأمني، وكذلك الوسيلة التي تمكنوا بها من فتح غرف السجن المتعددة في أعقاب وصول عمليات الحفر الى الغرفة الأولى.

وأصدرت الشرطة الدولية (الانتربول) تحذيرا امنيا دوليا بشأن هروب سجناء من أعضاء تنظيم القاعدة المدانين في اليمن والذين فروا من احد السجون عبر نفق.

يذكر ان مئات من العناصر المشتبه في انتمائهم لتنظيم القاعدة محتجزون في عدد من السجون اليمنية، وفي اكثر من مدينة وكان قد اخلي سبيل 206 منهم على دفعات بعد ان التزموا اثر حوار فكري قادته السلطة معهم بعدم القيام بأعمال ارهابية أو استهداف مصالح غربية في اليمن.

اهالي الضحايا يبحثون عن ذوييهم امام صور للجثث التي تم انتشالها من البحر امس

مصر: اهالي ضحايا العبارة الغاضبون يدمرون مكتب الشركة المالكة وعدد الناجين يرتفع الى 426

سفاجا ـ من باتريك فور:

اقتحم اهالي ضحايا العبارة المصرية الغارقة (السلام 98) صباح امس مكتب الشركة المالكة لها في ميناء سفاجا ودمروه قبل ان يشتبكوا مع الشرطة التي اطلقت قنابل مسيلة للدموع لتفريقهم.

من ناحيتها اعلنت الشركة المالكة للعبارة ان 989 شخصا اصبحوا في عداد المفقودين والموتى بينما ارتفع عدد الناجين الى 426 بعد ثلاثة ايام من اسوأ كارثة ملاحية في تاريخ مصر.

وفي حوالي الساعة السابعة والنصف بالتوقيت المحلي (05,30 تغ) قام عشرات من اهالي الضحايا الغاضبين الذين سئموا من الانتظار دون الحصول على اي معلومات حول ذويهم باشعال النيران في القمامة وفي اطارات السيارات الموجودة في شوارع الميناء.

وبعد ذلك حطم الاهالي تمثالا فرعونيا ولوحة جدارية موضوعة على لوحة ترحيب بالسياح القادمين الى الميناء.

وفي حوالى الساعة الثامنة صباحا (06,00 تغ) هاجم الاهالي محلا تابعا لاحدى شركات السياحة يقوم ببيع تذاكر لشركة السلام للنقل البحري مالكة العبارة (السلام 98) ونجحوا بعد ذلك في الصعود الى الطابق الاول في بناية مجاورة حيث اقتحموا مكتب الشركة.

وقال مصطفي محمود الذي يقطن في هذه البناية ان «الاهالي القوا كل الاثاث من النوافذ ثم اشعلوا النيران في المكتب».

وتدخل بعد ذلك رجال الشرطة المنتشرون بكثافة في الميناء منذ غرق العبارة والقوا قنابل مسيلة للدموع على الاهالي الذين كانوا يقذفونهم بالحجارة.

واضاف محمود «لقد كانت المواجهات عنيفة».

وقال شاهد اخر «كان الناس يبدون كما لو انهم فقدوا عقولهم وكانوا غاضبين جدا ولكنهم تفرقوا».

وعاد الهدوء في حوالي الساعة الثامنة والنصف (06,30 تغ) ولكن بقيت بعض بؤر النار مشتعلة وكانت رائحة المطاط المحترق تملأ المكان بينما غطت الحجارة الارض وانتشر عدة مئات من رجال الشرطة في موقع المواجهات.

واختفى اهالي الضحايا في الشوارع القريبة من منطقة الميناء.

وقال الشهود ان الشرطة القت القبض على شخصين على الاقل ولكن مصدرا امنيا نفى لوكالة «فرانس برس» هذه المعلومات.

واكد المتحدث باسم شركة السلام في القاهرة محمد حلمي «اننا نحقق في هذه الاحداث».

وأوضح ان عدد الناجين ارتفع صباح الاثنين الى 426 شخصا من بينهم 37 تم العثور عليهم مساء الاحد قرابة الساعة 23,00 بالتوقيت المحلي (20,00 تغ) وتم نقلهم الى ميناء العقبة الاردني.

واكد حلمي ان 989 شخصا اصبحوا في عداد المفقودين والموتى.

وأوضح ان جثث 195 شخصا تم تحديد موقعها وبعضها تم انتشاله.

واكد ان قائد السفينة سيد عمر الذي وجه الناجون اتهامات عديدة له ليس من بين الذين تم انقاذهم ولم يتم العثور على جثته خلافا لما ذكرته بعض الصحف.

ومن بين الناجين طفل في السادسة من عمره يدعي محمد احمد فقد كل افراد اسرته وهم والده ووالدته وشقيقته وشقيقيه الذين غرقوا.

وقد وضعه والده مع شقيقاه في طوق نجاة والقى به في المياه ثم وضع والدته ورضيعها في طوق اخر والقى بهما كذلك في البحر ثم تبعهما هو في طوق ثالث.

وظل الوالد بجوار محمد وشقيقته الى ان تمكن من وضعهما على زورق نجاة ورفض الصعود معهما مفضلا البحث في المياه عن زوجته ورضيعه ولكنه اختفى معهما. ولكن محمد سقط من فوق زورق النجاة المكتظ بالركاب وامضى 36 ساعة في المياه قبل ان يلتقطه زورق آخر.

وكانت سفينة الركاب العملاقة ليل الخميس ـ الجمعة الماضي في البحر الاحمر وعلى متنها اكثر 1415 شخصا. (رويترز)

ضبط أكثر من 4 آلاف نازح إفريقي في شواطئ حضرموت وشبوه الشهر الماضي

صنعاء ـ «القدس العربي»:

أكد مصدر رسمي أن الأجهزة الأمنية وقوات خفر السواحل اليمنية ضبطت ما يزيد على 4 آلاف نازح من القرن الأفريقي في شواطئ محافظتي حضرموت وشبوه الشرقيتين خلال كانون الثاني (يناير) الماضي، منهم أكثر من 500 نازح من الأطفال والنساء. وأوضح مصدر امني يمني أن 70 % من هؤلاء النازحين الذين تم ضبطهم الشهر الماضي صوماليون والبقية يحملون الجنسية الإثيوبية وعددا من الجنسيات الإفريقية الأخرى. وذكر انه تم ضبط نحو 3600 نازح في محافظتي شبوه وحضرموت فيما تم ضبط الباقين في العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات اليمنية الأخرى بعد أن تمكنوا من التسلل إليها. وحذّر المصدر الأمني من تزايد موجة النزوح الجماعي من القرن الإفريقي إلى اليمن، لأن ذلك سيضاعف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على اليمن.

ونسب موقع (26 سبتمبر نت) الإخباري الرسمي إلى المصدر الأمني مطالبه «بضرورة إيجاد آليات وطرق مناسبة للحد من هذه الظاهرة التي تتزايد باستمرار واتخاذ إجراءات رادعة ضد السماسرة الذين يعملون على تنظيم عمليات نقل النازحين إلى الشواطئ اليمنية».

ويقوم المواطنون الأفارقة من دول القرن الإفريقي بالنزوح أو باللجوء غير الشرعي إلى الأراضي اليمنية عبر القوارب الصغيرة، أملا منهم في الحصول على فرص أفضل للعمل وللعيش الكريم، كما يتخذون من اليمن نقطة انطلاق نحو الحصول على حق اللجوء الإنساني في أي بلد ثالث ومنها الدول الغربية.

وكثيرا ما تتعثر عمليات الإبحار من الشواطئ الإفريقية إلى الشواطئ اليمنية بسبب سوء الأحوال الجوية ويواجه الكثير من اللاجئين الأفارقة مصير الموت في عرض البحر غرقا في حال تعرضوا لأي عوارض بحرية قبل وصولهم إلى بر الأمان.

السودان يخفف اعتراضه على نشر قوة دولية في دارفور

■ الخرطوم ـ رويترز: خفف السودان امس من حدة اعتراضه على السماح لقوات تابعة للامم المتحدة بالانتشار في منطقة دارفور المضطربة لكنه طلب من الهيئة الدولية مشاورة الحكومة قبل الموافقة على اية عملية نشر للقوات. ورفض السودان في بادئ الأمر نشر قوات تابعة للامم المتحدة في دارفور لوقف عمليات الاغتصاب والقتل والنهب التي وصفتها واشنطن بانها ابادة جماعية وتم ارسال قوة تابعة للاتحاد الافريقي بدلا منها عام 2004. الا ان المانحين ابطأوا من تمويل قوة الاتحاد الافريقي المؤلفة من حوالى 7000 جندي مما دفع الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان الى القول ان اضطلاع الامم المتحدة بمهمة الاتحاد الافريقي اصبح امرا لا مناص منه. ووافق الاتحاد الافريقي من حيث المبدأ على التحرك وسيتخذ قرارا نهائيا أواخر اذار (مارس). وقال وزير الدولة للشؤون الخارجية السامانى الوسيلة «هذا ليس اعتراضا على (قوة الامم المتحدة). «لكن دون اجراء مشاورات لن نقبل».

واعرب عن شكوكه في اضطلاع قوة الامم المتحدة بمهام تتعدى مراقبة الهدنة الهشة بين القوات الحكومية وجماعتي التمرد الرئيسيتين في دارفور وقال ان قوة الامم المتحدة ستكلف اربعة او خمسة امثال ما تحتاجه قوة الاتحاد الافريقي لمواصلة عملها. وقال للصحافيين في الخرطوم «ان كان باستطاعتهم توفير هذه (الاموال) فلماذا لا يوفرونها الان للاتحاد الافريقي لمواصلة عمله؟».

وقال ان استعداد المجتمع الدولي لتمويل قوة تابعة للامم المتحدة وليس قوة تابعة للاتحاد الافريقي يثير تساؤلات عما اذا كانت هناك «نوايا اخرى» وراء الأمر. واضاف ان ارسال مهمة جديدة الى دارفور لتجربة وفهم الانقسامات القبلية المعقدة والطائفية بين جماعات التمرد سيؤدي ايضا الى تدهور الوضع الامني. وقالت مصادر بالامم المتحدة ان اي اضطلاع بالمسؤولية سيأخذ شكل التكامل مع ارسال قوات اضافية تابعة للامم المتحدة لدعم قوات الاتحاد الافريقي الموجودة على الارض بالفعل. وتتلقى مهام حفظ السلام التابعة للامم المتحدة الاموال من الميزانية المضمونة للهيئة الدولية بينما يعتمد الاتحاد الافريقي على الدول المانحة. وتنشر الامم المتحدة قوة مؤلفة من 10715 جنديا بجنوب السودان حيث انهى اتفاق السلام عام 2005 حربا اهلية انفصالية. وقال مسؤولون كبار بالاتحاد الافريقي ان توسيع هذه القوة التي تضم قوات من الهند ونيبال وبنغلادش وزامبيا لتصل الى دارفور في الغرب سيكون أمرا منطقيا.

الأمم المتحدة تفتح تحقيقا في الاشتباكات المسلحة بجنوب السودان

■ الخرطوم ـ يو بي آي: أعلنت بعثة الأمم المتحدة في السودان امس أنها أرسلت فريقا الى ولاية جونقلي بجنوب البلاد للتحقيق في اشتباكات مسلحة وقعت في المنطقة.

وقالت راضية عاشوري المتحدثة باسم البعثة في تصريح للصحافيين امس انه تم ارسال فريق مشترك من عسكريين ومدنيين تابع للأمم المتحدة الى منطقة جونقلي في جنوب السودان للتحقق من الاشتباكات المسلحة التي حدثت هناك.

وكانت مليشيات جنوبية موالية للجيش السوداني أعلنت أمس أن مائتي مواطن قتلوا اجراء اشتباكات مع قوات تابعة للحركة الشعبية بولاية جونقلي.

وأعلن قائد قوات دفاع الجنوب اللواء غوردون كونق شول ان المواجهات اندلعت الجمعة وما زالت مستمرة اثر محاولة قوات الحركة الشعبية نزع سلاح قوات دفاع جنوب السودان في المنطقة عنوة.

يشار الى أن قوات دفاع جنوب السودان الموالية للجيش السوداني شهدت انقساما في الآونة الأخيرة بعد انشقاق قائدها السابق اللواء فاولينو ماتيب وانضمامه للجيش الشعبي لتحرير السودان.

وقالت عاشوري ان فريق بعثة الأمم المتحدة التي تشرف على دعم عملية السلام في جنوب السودان هرع الى منطقة الاشتباكات «ونجح في احتوائها بعد مساع حميدة بذلها بين الأطراف المتصارعة». واعتبرت عاشوري هذه الاشتباكات «خرقا واضحا لاتفاقية وقف اطلاق النار» التي تم التوصل اليها في اطار اتفاقية السلام التي وقعتها الحكومة والحركة الشعبية العام الماضي.

وحذرت من أن عدم دمج الميليشيات حسبما نص عليه اتفاق السلام في أي من الجيش الحكومي أو جيش الحركة الشعبية بحلول التاسع من الشهر الماضي سيتسبب في المزيد من التصعيد.

وطالبت عاشوري الميليشيات المسلحة وقوات دفاع جنوب السودان باتخاذ موقف واضح من انضمامها لأي من طرفي اتفاقية السلام.

ونفت اتهامات قوات دفاع جنوب السودان للأمم المتحدة بتحاملها عليها قائلة «ان قوات المراقبة العسكرية لم تكن موجودة في منطقة الصراع، كما أنها ليست مخولة باستخدام القوة لفض أي اشتباك».

وقالت ان التفويض الممنوح لقوات الأمم المتحدة في السودان «هو مراقبة الأوضاع وبذل المساعي الحميدة للتوفيق بين أطراف النزاع».

وأضافت ان بعثة الأمم المتحدة سترفع تقريرا بشأن هذه التطورات الى مجلس الأمن لاتخاذ ما يراه مناسبا من اجراءات.

ليبيا تكثف جهودها لاحتواء الازمة بين السودان وتشاد والاتحاد الافريقي يعلن تصاعد العنف في دارفور

الخرطوم ـ «القدس العربي»

ـ من كمال حسن بخيت:

فيما كثفت ليبيا جهودها لاحتواء الازمة بين السودان وتشاد التي أسهمت في تعقيد الاوضاع المتأزمة أصلا في دارفور وذلك بالترتيب لعقد قمة افريقية مصغرة تعمل على ازالة الخلاف بين البلدين ارتفعت اصوات في الكونغرس الامريكي تطالب الرئيس بوش بارسال قوات الى دارفور، ومن جانبه أثنى الاتحاد الافريقي على الجيش السوداني لتعاونه مع الاتحاد و قال السفير بابا غنا كينجيبي الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الافريقي في السودان ان الأيام الأخيرة من شهر كانون الثاني (يناير) 2006 شهدت تصعيدا للعنف لا سيما في غرب دارفور وفي الغالب كان ذلك التصعيد يرتكبه جيش تحرير السودان الذي لا يهاجم جيش حكومة السودان والشرطة فقط ولكنه أيضا يهاجم القرويين المدنيين الأبرياء.

وأضاف الممثل الخاص لمفوضية الاتحاد الأفريقي على سبيل المثال لا الحصر أنه في مورني «منعتنا مرة أخرى مجموعة من الهاربين من الجيش التشادي المسلحين بالأسلحة الثقيلة من مواصلة دوريتنا المتجهة الى قرية دريسة. وفي 20 كانون الثاني (يناير) 2006، عبر الجيش النظامي التشادي الحدود الى الأراضي السودانية للاحقة المتمردين التشاديين الذين قيل انهم اختطفوا في وقت سابق مفوض المقاطعة وجنديا واحدا معه».

وأضاف السفير كينجيبي «أن الاتحاد الأفريقي قد تلقى تقارير تفيد بأنه في 28 كانون الثاني (يناير) 2006، شن هجوم على معسكرات جيش حكومة السودان في قرية أرمانكول بالقرب من تندلتي التي تقع في القطاع 3، في مدينة الجنينة من جانب عدد من المسلحين بالأسلحة الثقيلة. ويعتقد أنهم تشاديون. وأصيب في هذا الهجوم ثلاثة من جنود حكومة السودان بجروح وقتل اثنان من المهاجمين.

وفي الوقت الذي يجري فيه تصعيد الهجمات والتحرشات ضد قوات بعثة الاتحاد الافريقي في السودان والعاملين في الحقل الانساني، لا بد لي أن أقول بأن احتمالات المجابهة الفعلية بين الأطراف الثلاثة في اتفاقية انجامينا وهي: حكومة السودان وجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، تضاءلت بصورة ملحوظة خلال معظم هذه الفترة». وأضاف «وينبغي أن أقر بأن ذلك يرجع الى حد كبير، الى ضبط النفس الذي تمارسه قوات حكومة السودان حتى في المواقع التي تتعرض فيها للاستفزازات بصورة واضحة مع توافر المبررات على الرد. وان أوضح مثال على ذلك، قيام جيش تحرير السودان بالهجوم على شعيرية والاستيلاء عليها. وبهذه المناسبة، نود أن نشيد بقوات حكومة السودان لاستجابتها دائما للمناشدات التي وجهناها اليها من أجل ضبط النفس». وأضاف أن مجموعة ميناوي تأخذ موقف المتحدي على نحو مستمر ليس فقط بالنسبة لقوات حكومة السودان ولكن أيضا للأطراف الأخرى في الميدان بما في ذلك جنود بعثة الاتحاد الافريقي والعاملون الدوليون في المجال الانساني.

ويتزامن حديث بابا كينجيبي مع بداية مباحثات في طرابلس امس على مستوى الخبراء للتحضير لقمة تجمع السودان وتشاد لاحتواء التوتر بين البلدين وعودة العلاقات بينهما الى طبيعتها.

وقال الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل مستشار رئيس الجمهورية قبيل توجهه الى طرابلس ان هذه المباحثات ستستمر لمدة يومين وتختتم بقمة في حال احراز تقدم ملموس، مشيرا الى أن هذه القمة تأتي ضمن الجهود الليبية لاحتواء التوتر بين السودان وتشاد، وأضاف انه من المتوقع أن يشارك في القمة رئيس الاتحاد الافريقي رئيس الكنغو برازفيل دنيس ساسو نيغسو، ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأفريقيا الوسطى بجانب السودان وتشاد وليبيا.

ويقود العقيد معمر القذافي جهودا تهدف الى نزع فتيل الأزمة بين السودان وتشاد بحكم رعايته للسلام في فضاء تجمع دول الساحل والصحراء الذي يتمتع السودان وتشاد بعضويته.

كما ان قمة الاتحاد الأفريقي السادسة التي عقدت بالخرطوم الشهر الماضي قد منحت القذافي تفويضا بمواصلة مساعيه لانهاء الخلاف بين الخرطوم وانجمينا. في الاثناء طالب اربعة وثلاثون من نواب الكونغرس الامريكي في خطاب الى الرئيس جورج بوش أمس الضغط من خلال مجلس الامن الدولي لوقف العنف في دارفور وارسال قوات دولية انتقالية الى الاقليم خلال هذه الفترة التي تسبق نقل مهام قوات الاتحاد الافريقي الى قوات حفظ سلام دولية واصدار قرار من مجلس الامن بتطبيق عقوبات على السودان تشمل حظرا شاملا للطيران العسكري بالاقليم. وكرر النواب وصفهم ما يدور في دارفور بأنه (ابادة جماعية) ادت الى نزوح نحو مليوني شخص عن ديارهم واكدوا ان قوات الاتحاد الافريقي قامت بـ(عمل كبير) في دارفور لكنها تحتاج الى دعم فوري من المجتمع الدولي بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي وحلف شمال الاطلسي (الناتو).

وأضافوا: هذا الامر يتطلب منكم العمل مع هؤلاء جميعا لتطوير خطة لارسال قوات دولية انتقالية لدعم قوات الاتحاد الافريقي الى حين نقل مهامها في دارفور الى الامم المتحدة. وطالب الخطاب الرئيس بوش بالعمل من اجل اصدار وتطبيق قرار من مجلس الامن بفرض عقوبات على السودان تشمل حظرا شاملا للطيران العسكري بالاقليم وذلك من خلال المشاورات الجارية الآن حوله في كل من بروكسل ونيويورك. واضاف الخطاب : بما أن وقف العنف في دارفور امر جوهري لتحقيق الامن والاستقرار في السودان من خلال اتفاق السلام الشامل والمهم لاستراتيجيتنا ومصالحنا فاننا نطالبكم بوضع استراتيجية بارسال قوات دولية الى دارفور.

فيما اعلنت وزارة الخارجية الامريكية في بيان صحافي ان الولايات المتحدة قدمت ما يزيد عن ألف مليون دولار كمساعدات انسانية للشعب السوداني عن طريق جهود الدعم المباشر لتخفيض عدد الوفيات وتلبية احتياجات أكثر من 3 ملايين ونصف المليون نسمة من المتأثرين بالصراع. وجاء في البيان أن المساعدات الامريكية تشمل اقامة وادارة 34 معسكرا من معسكرات بعثة الاتحاد الأفريقي.

طفلة سودانية في معسكر للاغاثة قرب الحدود مع تشاد (اف ب)